

التحليل الألسني والبحث عن المعايير النصية

قراءة دياكرونية في المنجز الألسني الغربي

The Linguistic Analysis And Research Of Textual Normes -Diachronic Framework In The Occidental Linguistic Achievement-

تاريخ القبول: 2018-12-02

تاريخ الإرسال: 2018-10-23

الدكتور غروسي قادة

gharoussi.dr@gmail.com

جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس- الجزائر

الملخص:

يتبع هذا البحث حركية اللسانيات النصية في ضوء المقاربات النقدية والإجرائية، وذلك من خلال قراءة دياكرونية للمنجز الألسني وما تبعه من تطورات مرحلية على المستويين النظري والإجرائي. كما تبرز هذه الورقة البحثية -أيضا- أهم المحطات الإبستمية والتوجهات المنهجية حول التحولات اللسانية النصية وما أفرزته من مفاهيم اصطلاحية وإجرائية جديدة كان لها وقعها الخاص في تحيين وتحديث منظومة التحليل الألسني بشكل خاص والمتصورات النظرية النصية اللسانية في ضوء المقاربات النقدية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: التحليل الألسني/الكفاءة النصية/ الملاءمة النصية / المعايير النصية/ الاحتزال/ الحياثة/ النص/ الممارسة النقدية/الممارسة الخطائية.

الملخص باللغة الأجنبية :

This paper attempts to show or demonstrate the dynamics of textual linguistics in the light of procedural critical approaches, by following up on the results of the linguistics achievement with diachronic reading for the gradual developments in theory and practice. This paper also aims to enlight the most important epistemic turns and methodological approaches to the textual linguistic transformations and the new conceptual and procedural concepts that have had a profound impact on the modernization of the analytical system in particular and the search for textual concepts in the light of critical approaches in general.

الكلمات المفتاحية:

Linguistic Analysis/ Textual Competence/ textual pertinence/Textual Normes/ Expansion / Reduction / Immanence / Text / Critical Practice / Discursive Practice.

تمهيد:

إذا كانت الدراسات اللسانية في منطلقاتها الأولى التنظيرية والتحليلية لم تخرج عن حرم الجملة ومن حولها، فإنّ مردّ ذلك هو أنّ هذه الدراسات لم تستطع أن تفلت من هيمنة النسق الذي حدده اللسانيات البنيوية والتي أخذت على عاتقها مهمة البحث عن مواصفات الجملة التي اعتبرتها آنذاك أكبر وحدة لسانية القابلة للتحليل الألسني، واستمرّ هذا الوضع طيلة النصف الأوّل من القرن العشرين، وهي الحقبة التي شهدت فيها اللسانيات أوج ازدهارها والتي سيطر فيها المنهج البنيوي سيطرة تكاد تكون مطلقة على مختلف الدراسات اللغوية والتحليلية. وقد كلّت جهود البنيويين بتحقيق إنجازات كبيرة تمثلت في دراسات شاملة ودقيقة لنظم مختلف اللغات. غير أنّ هذا المنهج ما لبث أن عرف نوعا من الانسداد لسببين: أوّلها إغراقه في الشكلية (الصورية) بسبب إقصاءه دراسة المعنى على أساس أنّ اللغة نظام محايت. والسبب الثاني الوقوف بالبحث عند حدود مستوى الجملة اعتقادا من أصحاب هذا المنهج بأن الجملة هي أكبر وحدة يمكن أن يطالها التحليل الألسني

والتداولي. على أساس أنّ اللسانيات ضيقت من حدودها حين حصرت دراساتها في نطاق الجملة وما شاكلها، حيث جعلت من مبدأ النزعة الاختزالية إحدى مقولاتها في أثناء الوصف والتحليل الألسنيين.

غير أن هذه النزعة الاختزالية قد أثارت ردودا وانتقادات بدأت تلوح بوادرها عند "رولان بارث" حين أثار مشكلة الخطاب والاقتراب به إلى دائرة اللسانيات أو على الأقل تمكين هذه الأخيرة من تجاوز قيود الجملة، على أساس أن اللسانيات بإمكانها معالجة قضايا أكبر من الجملة، وبالتالي مقدرة هذه الأخيرة على مواجهة الخطاب بكل توجهاته. كون أن الخطاب «يمتلك وحدته وقواعده ونحوه، فما بعد الجملة، ورغم الخطاب مكون من فقط من جمل، فمن الطبيعي أن يكون الخطاب موضوعا للسانيات ثانية، وقد كان للسانيات الخطاب هذه ولفترة جد طويلة اسم مجيد ألا وهو البلاغة. لكن وكنتيحة للعبة تاريخية وانتقال البلاغة إلى صف الآداب الجميلة وانفصال هذه الأخيرة عن دراسة اللغة»¹.

إنّ المراد من كلام "بارث" هو إعادة ترتيب بيت اللسانيات ودفعها لمجارات الأنساق الأكثر اتساعا وفضاء، وممارسة مثل السرد الذي عُده هو الآخر «طرفا في الجملة دون أن يكون في المستطاع أبدا اختزاله إلى مجرد مجموعة من الجمل، فالسرد جملة كبيرة فهو يكون بطريقة ما مثل كل جملة تقريرية Connotative مشروع سرد صغير»²، وفي هذا الدفع مبدأ التسليم لتمائل ومجارات الجملة مع مستويات الخطاب.

أ- النص والملائمة النصية (هاليداي، دانيال كوناك، جون ميشال باسيران):

تعد مقاربات "هاليداي" من المقاربات التأسيسية إن لم نقل المقاربات التي كان لها وقع في تغيير معالم التحليل الألسني النصي، وذلك من خلال البحث عن الوسائل التي تسهم في اتساق النص وانسجامه، عبر النصوص والخطابات التي تتجاوز الجملة، ويهتدي الباحث في أن الاتساق شيء معطى في النصوص والخطابات غير أنّ مظاهر انسجامه لا تتحدد إلا من خلال الوسائل اللغوية والدلالية، ولذا كانت إسهامات "هاليداي" هو الاهتمام بمظاهر الانسجام من خلال وصف الوسائل اللغوية والدلالية وصفا دقيقا مع تتبع مظاهر الاتساق المتمثلة في المستوى المعجمي والنحوي.

ينطلق مشروع هاليداي من جملة بعض الإشكالات التي كانت آنذاك نقطة ارتكاز واشتغال مركزيين نحو البحث عن الآليات الذهنية التي تتحكم في توليد النصوص، أو الخصائص التي تجعل من معطى لغوي ما نصا وعن الفروق التي تميّز بين ما هو نص وبين ما ليس بنص، بمعنى البحث عن الآليات التي تجعل من النص متماسكا.

يسعى "هاليداي" في التقصي حول مفاهيم النص والنصية والاتساق والانسجام، بوصف أن كلّ متتالية من الجمل تشكل مبدئيا نصا، والنص لا يمكنه أن يتّصف بالخاصية النصية إلا إذا توافر على مجموعة من الوسائل اللغوية (المعجمية والدلالية) التي تخلق النصية والتي تسهم في وحدته الكلية.

وعلى هذا النحو يحدد "هاليداي" الأدوات الاتساقية في (الإحالة، Réference، الاستبدال، Substitution، الحذف، الروابط، الاتساق المعجمي) والنص من منظورها وحدة معجمية دلالية، والجمل ليست إلا وسيلة يتحقق بها النص، كما أن الاتساق في حدّ ذاته مفهوم دلالي بين العناصر الموجودة داخل النص الذي يحيل إلى مجموعة من الإمكانيات التي تأخذ بعين الاعتبار الربط بين شيئين، حيث هذا الربط يتمّ بواسطة العلاقات المعنوية والوسائل

الدلالية المقترحة لخلق النص³ وهذه الإمكانيات تفضي إلى الاتساق النصي القائمة على اعتبار النص عملاً محدثاً، يجمع بين المظهر السطحي والعنصر الدلالي المعجمي.

ويعدّ اهتمام "هاليداي" بالمتلقي بوصفه بنية خارجية آلية من آليات التي تسهم في اتساق النصوص وانسجامها، بغض النظر إلى البنية الداخلية والمتمثلة في الوسائل اللغوية، حيث إنّ «السامع أو القارئ حين يحدد بوعي أو بدون وعي وضعية لغوية ما يستدعي بنيتين: داخلية وخارجية⁴» حيث تكمن هذه الأخيرة -الخارجية- في مراعاة المقام والخلفية المعرفية التي تحيط بالمتلقي، وأنّ إمكانية الفصل بين البنية الداخلية ونقصد بها الوسائل اللغوية والبنية الخارجية ونقصد بها المقام غير وارد بالنسبة للمتلقي، أما فيما يخصّ المحلل اللساني فإنّ الفصل ضروري وذلك لحتمية تحليلية باعتبار ما يرغب في دراسته، وما يدرجه ضمن اهتمامه⁵.

إنّ قضية الانسجام عند "هاليداي" داخل النص تتحدد من مكونين أساسين وهما: الكفاءة والربط، فالكفاءة تتمثل في قدرة المتكلم في تحيين السياق وتأويله كوحدة نصية. أما الربط فهو عملية استدلالية تكمن في اقتصاد وتخزين المعطيات ونقل المعرفة بين الوحدات من نفس النوع أو الشبه. فمثلاً عندما نعرض على شخص ما كلمة "حوت" داخل نص ما لا يتم تحليلها أو القبض عليها إلاّ عندما يتم توظيف المكونين الأنفين الذكر، وهو الربط بينها وبين الكلمات التي لها نفس الحقل الدلالي وذلك عن طريق التأويل الدلالي داخل المعجم، كونه حيوان مائي، كبير الحجم، يفترس على العلائق البحرية، يعيش في المحيطات الدافئة... كما يقترن حضوره في المتن مع كلمات أخرى مثل: البحر، الصيد... وهذا عن طريق تحريك الخلفية المعرفية أو الذهنية المكتسبة، ويظهر العكس أي غياب هذه القدرة في نص علمي، هذا إذا كان المتلقي جاهلاً بطبيعة الموضوع. حيث إذا عرضنا عليه كلمة "ظاهرة الأسموز" داخل نص ما فإن النص لن يكون منسجماً على المستوى الدلالي.

أما فيما يخصّ النصية *textuelle* لدى "هاليداي" لا يمكن تحديدها فقط على المستوى الدلالي فحسب بل يمكن أن تتمظهر في النظام النحوي والمفرداتي وحتى الصوتي ذلك أنّ «للغة كنظام ذي ثلاثة أبعاد/مستويات: الدلالة (المعاني) والنحو-المعجم (الأشكال)، والصوت والكتابة (التعبير). تعني هذا التصور أنّ المعاني تتحقق كأشكال، والأشكال تتحقق كتعبير، وتعبير أبسط: تنقل المعاني إلى الكلمات والكلمات إلى أصوات أو كتابة⁶» وبهذا الشكل يمكن الحديث عن مستويين من الاتساق: الاتساق النحوي والاتساق المعجمي.

ومن وجهة نظر أخرى يولي "هاليداي" الانتباه إلى التمييز بين الاتساق كمقولة وإجراء وبين البنية كمعطى أولي قار داخل النصوص، و بين الاتساق وبنية الخطاب، وذلك درءاً للخلط بين هذه المصطلحات الثلاثة، حيث ينطلق الباحثان من «مسلمة مفادها أنّ النص ليس وحدة (a Unit) بنيوية كجملة أو ما يشبهها، وكذا ليس علاقة بنيوية، وإذا كان هناك من دور للبنية فهو التوحيد ليس إلاّ، ويتضح هذا الواقع بكون، أياً كان نوعها، تملك وحدة داخلية تضمن كل العناصر عن جزء من نص ما، ويزداد هذا الأمر وضوحاً لو حاولنا إقحام عنصر غريب في البنية أو تغيير النص عند نصف جملة ما⁷» ذلك أنّ البنية وإن سلمنا بأنها شيء معطى وقار إلاّ أنّها يلتبسها بعض الغموض، فهي كلمة واسعة متعددة الدلالات وموطناً للتباين والاختلاف.

ومن ثمّ فإنّ التمايز بين الاتساق والبنية لا يعني أنّهما لا يحققان لنا ما يسمى بالنصية داخل النص، وإنما أن البنية يقصر دورها في التشكيل النصي، بينما الاتساق يتوقف على علاقات هذا التشكل داخل نص ما وهذا عندما «تتعلق الوحدات المبنية لتشكيل نصا، كل الوحدات النحوية: الجمل والأقوال، والمركبات، والكلمات متسقة داخليا، لأنها ببساطة مبنية... إلا أنّ الاتساق يتوقف داخل نص ما، على شيء آخر غير البنية، بمعنى أنّ هناك علاقات معينة إذا توافرت في نص ما، تجعل أجزائه متآخذاً مشكلةً بذلك كلاً موحدًا. تعد طبيعة هذه العلاقات دلالية، وهي خصائص تميّز النص باعتباره كذلك، مما يجعله وحدة دلالية⁸» وعليه فالاتساق يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص من خلال التأويل والتفسير والربط بين المستويات الشكلية والمضمونية.

أما فيما يخص الاتساق وبنية الخطاب فقد أشار "هاليداي" أن الاتساق ليس اسماً آخر لبنية الخطاب، حيث تستعمل بنية الخطاب للدلالة على وحدة مفترضة أعلى من الجملة⁹، بينما الاتساق يشغل على إبراز العلاقات الحفية داخل الخطاب، ومنه فالاتساق هو مجموعة من الإمكانيات التي تربط بين شيئين وبنا أنّ هذا الربط يتم من خلال علاقات معنوية كالوسائل الدلالية والنحوية المهدف منها خلق النص¹⁰.

وإذا كان سعي "هاليداي" البحث عن النص عموماً وعن النصية على وجه الخصوص، فإنّ "دانيال كونوك وجان ميشال باسيرالن" حاولوا أيضاً في كتابهما اللسانيات النفسية النصية *Psycholinguistique textuelle*، البحث عن مفهوم "الملائمة النصية" *Les pertinences textuelle* ذلك أنّ «المقام أو العوامل المقامية ينبغي أن تتحدد بطريقة مقيدة، إذ لا يتعلّق الأمر فقط بتوضيح العوامل المقامية، بل أيضاً بالعوامل الخارجية اللسانية التي تنتج أثراً لسانياً تعليمياً يؤثر من الوجهة النفسية في الاختيارات اللسانية¹¹». وذلك من خلال تغيير سياق التلفظ، أو الاستنباطات التي يقوم بها المتلفظ المشارك بجعل المعلومات الجديدة التي يحويها الملفوظ تتفاعل مع المعلومات المكتسبة سابقاً، بحيث كلّما تغيرت المعلومات الصادرة عن ملفوظ السياق كلّما كان هذا الملفوظ ملائماً. خصوصاً وأن مفهوم الملائمة النصية محصور داخل الإجراء البلاغي بوصفها مركزية التحليل لتمفصل النص داخل السياق¹². وهو أخذ السياق اللغوي بعين الاعتبار ثم السياق الجمالي تالياً، وأيضاً رد الفعل بين المجالين والعمليات المعرفية التي يفترضها هذا التفاعل¹³.

وعلى ضوء مفهوم الملائمة النصية ينتقل الباحثان «دانيال كونوك وجان ميشال باسيرالن» للحديث عن السجلات الخطائية وهو بذلك ما يقابل عند "هاليداي ورقية حسن" بالاتساق والبنية الخطائية، حيث إنّ السجلات الخطائية أو المقامات الخطائية بمختلف أنواعها تأخذ ثلاثة أبعاد وهي¹⁴:

- 1- حقل النشاط *Champ d'action* (الفعل) اللغوي، وهو الحدث الكلّي الذي يعمل فيه النص، الفعل النهائي للمخاطب، المجال المرجعي، أو بمعنى ما هو دور الخطاب ضمن هذا السياق؟
- 2- النموذج *Le mode*: وظيفة النص ضمن الحث الكلّي (قناة كتابية، أو شفوية، نوع سردي، تعليمي، إقناعي...)
- 3- الصنف *Le type*: ويتمثل في التفاعل الاجتماعي.

ب- المعايير النصية والتصنيف النصي اللساني: (دوبوجران ودريسلر)

جاء اهتمام علماء اللغة بالنسق النصي لضرورة تحقيق التواصل بين مستويات المتكلمين ودرك المقاصد بين المتلقين، وذلك وفق الحثيات المقامية والظروف السياقية، حيث تمثل هذه العوامل لدى علماء النص بالمعايير النصية Les normes Textuelles، وتعد هذه المعايير إحدى المقومات التي يميّز من خلالها النص عن اللّانص، كما تعدّ هذه المعايير مباحث اللسانية النصية الأساسية.

يعدّ كل من " دوبوجران ودريسلر وآدم جون ميشال " من الأوائل علماء اللسانيات النصية الذين حدّدوا بدقة باللغة المعايير النصية التي غيّبتها أطروحات التوزيعين والتوليديين، حيث لم تستطع هذه الأخيرة أن تفصل بين النصوص النحوية وغيرها، ويقترح "دوبوجراد"¹⁵ في كتابه (النص والخطاب والإجراء) سبعة معايير للنصية Textualité، أي ما يكون به المنطوق أو المكتوب نصا، فالمعياران الأولان يتمظهران في ترابط النص، وهما معيارا السبك (الاتساق) والحبك (الانسجام)، هما معياران مختصان بصلب النص، ويضيف دوبوجران معايير أخرى والمتمثلة في الأدوات والوسائل اللغوية تسهم هي الأخرى بدورها في اتساق النص وانسجامه، ويمكن تحديد المعايير الخمسة وهي:

(القصد Intentionnalité، الإعلام Informative، القبول Acceptabilité، التناسق Intertextualité، المقامية Situationnelle).



ويرى "سعد مصلوح" أن هذه المعايير يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام¹⁶:

- 1- صنف يتّصل بالنص، ويشمل معياري الاتساق والانسجام
- 2- صنف يتصل بمنتج النص المتلقي، ويشمل معياري المقصدية والمقبولية
- 3- صنف يتصل بظروف إنتاج النص وتلقيه، ويندرج ضمنه معيارا السياق والتناسق.



ويمكن أن نبسط هذه المعايير على النحو الآتي:

- 1- **الاتساق:** وهناك من يعته بالتماسك، وهو ذو طبيعة دلالية، يتم من خلاله ربط الأفكار، أو يقصد به التشكيل النحوي للحمل والعبارات وما يتعلق من إحالة وحذف واستبدال ووصل.. (سيأتي ذكره لاحقا) ويتجلى الاتساق في أربعة مظاهر وهي: الترابط الموضوعي، التدرج، الاختتام، الهوية والانتماء¹⁷.

2- **الانسجام:** ويقصد به الطريقة التي يتم بها ربط النص داخليا، بحيث يظهر هنا الربط المنطقي للأفكار التي تعمل على تنظيم الأحداث القولية واللغوية داخل البنية الخطابية، وبالتالي العلاقات المتنوعة والمتداخلة بين عناصر النص ومقاطعته¹⁸.

3- **المقصدية (القصدي):** وهي إحدى المقومات الأساسية للنص، باعتبار أنّ لكلّ منتج خطاب غاية يسعى لبلوغها، أو نية يريد تجسيدها، ذلك أن النص مظهرا من مظاهر السلوك اللغوي، وشكلا من أشكال اللغة¹⁹، وعليه "فدبوجراند" يرى أن القصد على المستوى النصي «يتضمن موقف منشئ النص من كونه صورة ما من صور اللغة، قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام، وأنّ مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها²⁰» ذلك أن القصد أو النية أو المراد كما تشييع له الثقافة الإسلامية معيار جوهري في العمليات التخاطبية، حيث إنّ اللغة لا تتخلّى في نظر مستعملها عن وظيفتها التعاملية بوصفها وسيلة يعرّب بها كل قوم عن أغراضهم حسب تعبير ابن جنيّ.

4- **المقامية (السياق):** لا يخرج مفهوم المقامية أو السياق عن معيار الملائمة وذلك أن لكل موقف لغوي ظروف إنتاجه، سواء كانت داخلية أو خارجية، وعليه فالمقام مقوم فعّال في عملية اتساق النص، وبخاصة من الجانب الدلالي، الذي لا ينفك عن السياق ومنه فإنّه «ينبغي للنص أن يتّصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف، وهذه البنية الشاسعة تسمّى سياق الموقف²¹» حيث إن محلل الخطاب لابد أن يراعي الأبعاد السياقية للخطاب حيث إن «هناك بعض الحدود اللغوية تتطلب معلومات سياقية أثناء التأويل²²» لاسيما أن السنن داخل النصوص يتباين ويتداخل حسب طبيعة الأشكال التعبيرية للخطاب.

5- **المقبولية (الاستحسان):** وهي استجابة المتلقي للنص، حيث يتحقق العملية التواصلية بين المرسل إليه والنص، وذلك حين ينتقل فعل التخاطب من طور النزعة الفردية الذاتية إلى طور الشراكة الجماعية التي تقتضي بدورها التفاعل الحجاجي الذي قوامه أدبيات الحوار وفن الإقناع. ومنه فالدلالة غير منفصلة عن السيرورة التواصلية، ذلك أن منطلقات الفهم والتأويل لا تكاد تنفك عن المتصورات النفسية والمنطقية لدى المتلقي، وعليه فالمقبولية أو الاستحسان مشروط بفعل الاستجابة التي تعكف على إضافة معلومات جديدة وإثارة خلفيته المعرفية التي لها دور كبير في عملية انسجام تقبل النص واستحسانه.

6- **التناس (تناسل النصوص):** يعدّ التناس في المتصورات النقدية وبخاصة السيميائية منها مقولة إجرائية تسعى لتحرير النص من قبضة النسق المحايث الذي تشييع له البنيوية وبخاصة الشكلايين الروس في مقارباتهم النقدية والتحليلية. فالمقاربات التناسية استطاعت أن تتجاوز ذلك التحليل التزامني للخطاب، وذلك بالبحث عن التعالقات النصية والحوارية بين النص وصاحبه من جهة وبين النص والمتلقي والسياق الاجتماعي والثقافي العام من جهة أخرى. فيغدو بذلك النص شبكة من الحوارات المعقدة وملتقى للعلامات حين تتعاقب ببعضها البعض ضمن مبدأ الائتلاف والاختلاف، ومنه «فالتناس لا مناص منه لأنه لا فكك للإنسان من شروطه الزمانية والمكانية ومحتوياتهما، ومن تاريخه الشخصي أي من ذاكرته، فأساس إنتاج أي نص هو معرفة صاحبه للعالم. وهذه المعرفة ركيزة تأويل النص من قبل المتلقي أيضا²³» وعليه فأى نص مهما كانت

درجة أصالته لا يخلو من العملية التهجينية التي باتت عملية حتمية أملتها هجرة النصوص بين الثقافات الإنسانية والقيم الفكرية. إذن فالتناص ليس تركيباً عشوائياً بل يخضع لمعايير الاتساق والانسجام على جميع المستويات اللغوية والمعرفية والجمالية.

7- **الإعلامية (الإخبار):** الإعلام أو الإخبار يعدّ عنصراً مهماً في بناء النصوص والخطابات، فالمعلومة أو الخبر نصادفه في جميع الرسائل اللغوية وغير اللغوية. وتختلف درجته من نص لآخر، فكل نص مهما تعددت أجناسه يحمل قدراً معلوماً من الأخبار. فمثلاً النص التاريخي أكثر توثيقاً وفائداً من النص الصحفي الذي يستند على التقارير المروية.

إنّ هذه المعايير التي أشار إليها كل من "دوبوجراند ودرسلر" تتشاكل أيضاً عما قدّمه "جون ميشال آدم" حين أقرّ بضرورة تجاوز حدود الجملة إلى فضاء النص، بوصفه وحدة تبليغ واتصال. ويوازي "جون ميشال آدم" بين مستويين من اللغة وهما: اللغة المنطوقة التي تتجلى في الممارسة الكلامية بين الذات، واللغة المكتوبة التي نلقيها في النصوص، ويولي "جون ميشال آدم" اهتمامه حول ما أسماه بـ"الملكة النصية" *Compétence Textuelle*²⁴ حيث وسّع "آدم" من مفهوم الملكة اللغوية لتشمل القدرات التبليغية التي تحقق التفاعل بين المتخاطبين مثل ما هو عند "فيرث وهاليداي وفون دايك".

ويقسّم "جون ميشال آدم" الملكة النصية إلى قسمين:

أ- ملكة نصية عامة: تمكن الفرد من إدراك نصوص متسقة مترابطة

ب- ملكة نصية خاصة: تمكن الفرد من إدراك مقاطع نصية معيّنة ومحددة.

ويخلص "جون آدم" إلى أن النص نتاج مترابط جراء قضايا جمالية وأفعال كلامية²⁵.

ج- **التصنيفات النصية واستراتيجية التوسع (آدم جون ميشال، وجروسية وسيرل):**

لقد أثار التصنيف النصي انشغالا لدى علماء النص لما فيه من فوائد تعليمية واستراتيجية تطبيقية، سواء تعلق الأمر بالجانب الكتابي أو الشفوي، غير أن عملية التصنيف لا تخلو من بعض الصعوبات كالكم الهائل للنصوص والخطابات، مما يصعب معرفياً ومنهجياً تحديد مجالها ومراتبها، وذلك ما نلقيه في المحادثات اليومية والمقالات الصحفية والنصوص القانونية والأساطير، والإعلانات الإشهارية والعادات والتقاليد والإرشادات والاستعمالات والكتب التعليمية، ولعل ما يزيد من صعوبة تصنيف هذه النصوص وهو أن النص الواحد غالباً ما يشمل على عدّة مقاطع تتراوح بين السرد والوصف والشرح.

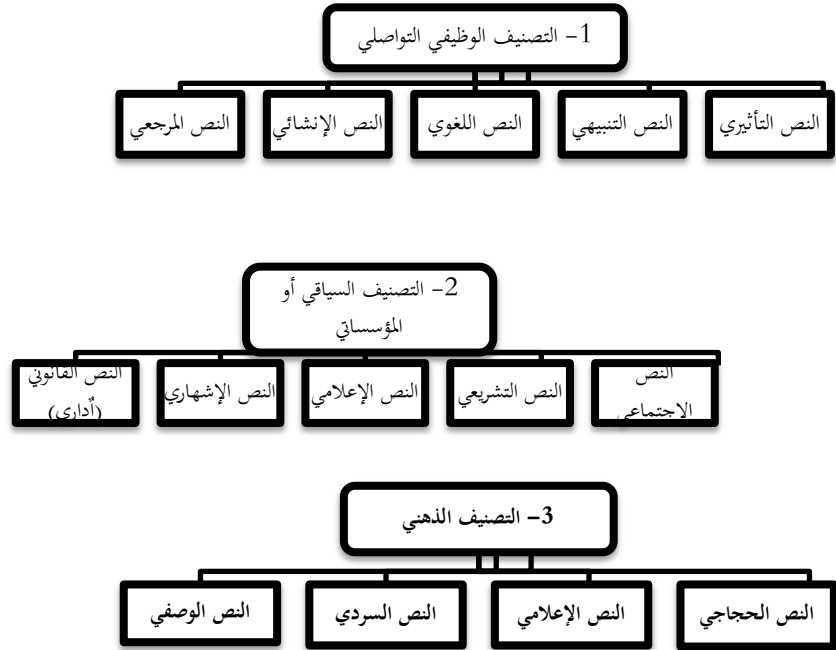
صحيح أن بعض النصوص قد لا تحتاج إلى تصنيف وذلك نظراً لانتماؤها المعرفي وتخصصها العلمي، لأنها «ترتكز في أغلب الأحيان على معايير فيها كثير من الموضوعية الناتجة عن تمرّس معين في التعامل مع النصوص، وعن معايير متعارف عليها لدى المتكلمين بلغة معينة. ويفسر ذلك بامتلاك المتكلم لكفاية عامة تمكنه من بناء الجمل بناءً نحوياً ودلالياً سليماً، ومن التمييز بين مختلف النصوص فيعرف إن كان النص سردياً وصفيّاً أم استدلالياً²⁶».

ومن أهم المقاييس التي اعتمد عليها علماء النص في التصنيف النصي هي:

1- التصنيف الوظيفي التواصلي

2- التصنيف السياقي أو المؤسساتاتي

3- التصنيف الذهني



ونفس التصور يذهب إليه "جون ميشال آدم" حول معايير التصنيف النصي وذلك من منطلق أن النصوص وإن بدت لنا في أغلب الأحيان صعبة التصنيف وذلك لما في اللغة من تداخل في مستوياتها وأساليبها، حيث نجد "رومان جاكسون" يشير إلى هذه الصعوبة وذلك من خلال تصنيفه لوظائف اللغة في أثناء عملية التخاطب. فهناك تداخل بين الوظائف على الأخرى من حيث الهيمنة سواء كانت تعبيرية أو شعرية أو انتباهية أو إفهامية.

صحيح أن هناك بعض النصوص تعترف بانتمائها المعرفي والعلمي على غرار النصوص الأدبية التي تكاد تنفلت من فلك الانتماء مما يجعلها لا تخضع للانسجام التام فنلغيتها تتراوح بين الوصف والحجاج والسرد، بمعنى أن النصوص الأدبية «لا تخضع لهذا التصنيف الصارم، بل كثيرا ما نجد نصوصا تتعايش فيها وظائف وصفية سردية حجاجية، ولا أدل على ذلك من النصوص الأدبية التي تتضمن خليطا من الوصف والسرد والحجاج، مما يدعو إلى البحث عن معيار آخر للنص، ومهما يكن فإن الدور الذي يقوم به النص في التواصل هو الذي يجعلنا نصنف نمطا معيناً بأنه نص، وليس شكله السطحي»²⁷.

وعلى المنوال نفسه يقترح "جون ميشال آدم" تحديدا آخر للتصنيف النصي على أساس طبيعة بنية النص ومدى هيمنة نص على غيره من النصوص الأخرى، حيث نلغي أن الباحث قد أضفى على التصنيف تعديلا جديدا وهو على النحو الآتي:

- 1- نصوص يغلب عليها الطابع الحجاجي: Textes à dominante logico argumentative: كالمداخلات العلمية وال حاضرات والتقارير.
- 2- نصوص يغلب عليها الطابع الإعلامي أو الإخباري، Textes à dominante informative: كالمناشير والوثائق الإدارية ونصوص وكيفية الاستعمال.

3- نصوص يغلب عليها الطابع السردى: Textes à dominante narrative: كالرويات والسير والمذكرات والتحقيقات والمحاضر.

4- نصوص يغلب عليها الطابع الوصفي: Textes à dominante descriptive: كالقصص والريورتاجات وعرض التجارب والمذكرات.²⁸

ولعل الأهمية من تصنيف النصوص وترتيبها هو التعامل الموضوعي مع النصوص والخطابات والوقوف على مظاهر الإبداع فيها، حيث أن كل عمل إبداعي ينتمي إلى جنسه، وهو ما يفرض الخضوع لجملة من القواعد الموجودة سلفاً لكي توجه المحلل في تحليل وتفسير العمل وفهمه.

كذلك من بين التصنيفات النصية ما قام به "جروسية"²⁹ وذلك من منطلق أن هذه التصنيفات راجعة إما إلى وظيفة النص أو القصد الحقيقي لصاحب النص، وهو ما يطلق عليه "جروسية" الأشكال المعقدة للأفعال الإنجازية. ومن هذا المسعى بنى "جروسية" التصنيف النصي على نموذج "بولر"، إذ يفرق "جروسية" بين الوظائف نصية معمارية (أوجه التنظيم ملزمة للتفاعل) ووظائف نصية غير معيارية، ويعلل هذا التقسيم بالأهمية الفائقة للقواعد بالنسبة للفعل الإنساني غير اللغوي واللغوي.

وتتفرع الوظائف المعيارية (المميزة للقوانين، واللوائح، والاتفاقيات، والتوكيلات) إلى:

1- وظيفة تشريعية

2- وظيفة دعائية

3- وظيفة تصديق

4- وظيفة توكيل

5- وظيفة التزام ذاتي

6- وظيفة اتفاق

7- وظيفة إعلامية.

وتتحد الوظائف غير المعيارية (حسب علاقاتها الإحالية بين الأشخاص) إلى:

1- العرض الذاتي (المذكرات اليومية والسير الذاتية)

2- الطلب (الإعلانات، والتعليقات الصحفية، ونصوص الدعاية)

3- نقل المعلومة (الأخبار التقارير، أشكال الوصف، النصوص العلمية، والعلمية المبسطة)

4- وظيفة الاتصال (التهنئة، والتعزية)

5- وظيفة مؤشرة إلى مجموعة (الأغاني الجماعية، والنشيد الوطني).³⁰

وعلى نمط هذا التصنيف توجد طرائق مختلفة للتصنيف النصي داخل إطار "نظرية الأفعال الكلامية" ومن بين هذه

التصنيفات تصنيف "سيرل" حيث يفرق بين خمسة أقسام للإنجاز³¹:

- 1- الإخباريات: تعرض حالة صادقة أو كاذبة، صحيحة أو غير صحيحة (مثل التقرير، والزعيم، والتنبؤ، والإيضاح، والتشخيص، والوصف)
- 2- التوجيهات: ينبغي أن يحمل السامع على فعل (عمل) شيء (مثل: الطلب، والأمر، والرجاء، والإرشاد، والدعاء، والعرض، والالتماس، والنصح، والتوصية، والاقتراح...)
- 3- الالتزامات: يلزم المتكلم نفسه بفعل في المستقبل؛ يلزم بسلوك معين (مثل: الوعد، والنذر، والعهد، والتهديد، والرهان، والعقد، والضمان...)
- 4- التعبيرات: تعبير عن موقف نفسي للمتكلم من الحالة التي توصف في القضية (مثل: الشكر، والتهنئة، والاعتذار، والتعزية، والشكوى، وحرارة الترحيب، والتحية..)
- 5- الإعلانات: فهي توافق بين المضمون القضوي والواقع (مثل: التعيين، وإعلان الحرب، والحزن، والإهداء، والإنذار، والفصل، والوصية، والتواصل السابق...).

د- التحليل الألسني النصي المدمج من البنية إلى الوظيفة: كلاوس برينكر

ومن رهانات البحث النصي ما نلغيه في دراسات الباحث اللساني "كلاوس برينكر" في مؤلفه (التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، حيث يسعى الباحث من خلاله إلى التحديد النظري والمنهجي لعلم لغة النص (لسانيات النص) إلى تحليل البنية النحوية والموضوعية والوظيفية التواصلية للنصوص ووصفها وصفا دقيقا، وذلك من أجل تجلية التماسك القاعدي لبناء النص وتكوينه وتلقيه وفهمه. كما يسهم هذا المؤلف في تحديد -أيضا- الكفاءة النصية الخاصة؛ أي تنمية قدرة المتكلم على إنتاج وتلقي النصوص.

ويعدّ تحليل "كلاوس برينكر" من الطرائق النموذجية المدججة، حيث نلغيه يلقق بين الطرحين النظري التحليلي والتطبيقي العملي، ومنه يرتكز مؤلف (التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج) على أربعة فصول كبرى تدخل ضمن قضايا التحليل الألسني النصي وهي:

1- مفهوم النص:

مفهوم النص
المفهوم التواصل للنص
المفهوم المدمج للنص
المفهوم اللغوي للنص

2- بنية النص:

بنية النص
الشروط الموضوعية للتماسك النصي
الشروط النحوية للتماسك النصي
الجملة بوصفها وحدة نصية أساسية

-3 وظيفة النص:

وظيفة النص
وظائف أساسية للنص
مفهوم وظيفة النص
مفهوم الفعل الكلامي

-4 تحليل أنواع النصوص:

تحليل أنواع النصوص
معايير التمييز
المفهوم اللغوي لأنواع النصوص
أنواع النصوص في اللغة اليومية

يتقصى الباحث مفهوم النص وأبعاده من خلال الاستعمالات اليومية العادية للغة، ثم لينتقل إلى الاستعمال الاصطلاحي للنص، مركزاً على النص داخل إطار النسق اللغوي العام، كونه إطار يحكم أهداف اتجاه محدد داخل علم اللغة النص (اللسانيات النصية). ثم حدد مفهوم النص داخل النظرية التواصلية، أما الفصل الثاني تحليل بنية النص راهن الباحث على العلاقات التي تحكم بنية النص بدءاً من الجملة بوصفها وحدة نصية أساسية، لينتقل بعدها إلى الشروط النحوية التي تسهم في اتساق النص وتماسكه، مثل صور الإعادة الصريحة والضمنية. ثم بعدها ينتقل الباحث إلى الشروط الموضوعية حيث بسط فيها جملة من العلاقات بين الإعادة ومفهوم البنية الموضوعية للنص. كما بين فيه مفاهيم البنية الكبرى، ثم عرج على موضوع النص وبسط الموضوع، وفيه حدّد الأشكال الأساسية للسطح الموضوعي. أما الفصل الثالث يبسط فيه آليات التحليل لوظائف النص وذلك بدءاً من مفهوم الفعل الكلامي ومؤشرات الإنجاز وتحليل أبنية الإنجاز، ثم بعدها عكف الباحث على تحديد مفهوم وظيفة النص من خلال بعض القضايا مثل القصد الحقيقي، التأثير النصي، قائمة المعايير.. كما أوضح الباحث الوظائف الأساسية للنص. أما الفصل الرابع خصصه الباحث حول تحليل أنواع النصوص والمعايير التي صنّف عليها النصوص.

ومن خلال هذا الرصد المنهجي للكتاب ألفينا أنه من الضروري أن نقف عند بعض الرهانات والأفاق التي ينشدها الباحث من قضايا التحليل الألسني وإسهاماته في قضية الاتساق والانسجام، وإن كان الفصل الأول بالنسبة للباحث هو عبارة عن مدخل اصطلاحى نظري حول مفهوم النص ومتصوراته، غير أنّ ما ألفيناه في الفصل الثاني يمثل صلب الطرح ففيه وضع "كلاوس برينكر" رهانات ومقومات النظرية اللسانية النصية، ففيه وكّد الباحث على مفهوم الجملة بوصفها الوحدة المحورية لبنية النص المحدد من خلال علامات الوقف وعلامة النداء والاستفهام وغيرها³². والمشكّل أيضاً من فعل (محمول) بوصفه المركز التركيبي وسلسلة من مواقع أركان الجملة (فاعل ومفعول والتحديدات الظرفية)³³.

وفي نفس المساق اهتدى الباحث إلى وضع قواعد نصية والتمثلة في الشروط النحوية والموضوعية حول الاتساق أو التماسك النصي. أو كيف نحكم على نصية النص.

1- الشروط النحوية للتماسك النصي:

وتتمثل الشروط النحوية في تلك الوسائل اللغوية والمتمثلة في العلاقات أو الروابط المنطقية والدلالية التي تحكم الجمل وتسلسلها المتوالي، وتكمن هذه العلاقات في أدوات الربط من الوصل والفصل أو العطف وأدوات التعريف أسماء الإشارة والضمائر وأدوات المقارنة والأبنية النائية مناب الأسماء وغيرها، كما تتعلق هذه العلاقات بنوع خاص من الجمل والقضايا. وفي الشروط النحوية يعمد الباحث تقسيمها إلى قسمين: (صور الإعادة أو (الإحالة) وتحتوي على نوعين، الصريحة والضمنية)

1- **الإعادة الصريحة:** وتكمن في تطابق الإحالة (تساوي الإشارة) لتعبيرات لغوية معينة في الجمل المتعاقبة لنص ما، إذ يكرر تعبير معين كلمة أو ضميمة من خلال تعبير أو عدّة تعبيرات في الجمل المتتابعة للنص في صورة مطابقة إحصائية، كما يعني مفهوم المطابقة الإحصائية أشخاصا، وأشياء، وأحوالا، ووقائع، وأفعالا، وتصورات³⁴. غير أن الإعادة تتمثل من خلال الأسماء والضمائر في الواقع أهم إمكانية، كما تتجلى أيضا في وظائف تعبيرية أخرى مستأنفة مثل الظروف والصفات والأفعال. ومن خلال هذه الإعادة الصريحة نحدد نوعين من التعبيرات، التعبيرات الصريحة المرجعية، والتعبيرات المستأنفة

2- **الإعادة الضمنية:** تتميز الإعادة الضمنية على النقيض من الإعادة الصريحة بأنه لا يوجد بين التعبير المستأنف والتعبير المستأنف (التعبير المرجع) أية مطابقة إحصائية. فكلا التعبيرين يستند إلى أصحاب إحالة مختلفين، كالحديث عن أشياء مختلفة، ولكن بين هذه الأشياء توجد علاقات محددة من أهمها علاقة الجزء أو علاقة اشتغال.

3- **أهمية مبدأ الإعادة:** حول أهمية مبدأ الإعادة في صورته المختلفة وإن كان يقدم وسيلة مهمة في تكوين النص، غير أنه لا يقدم شروطا كافية وضرورية في تماسك النص، فمثلا هناك بعض النصوص وإن بدت لنا متسقة على الوجه الدلالي معناه تام، غير أنّ النص من الناحية التركيبية (الصرفية والنحوية) تعورها بعض الخلل، كعدم التطابق الصيغ الزمنية، والخروج عن الموازين الصرفية. وعليه يقترح "كلاوس" طريقة الدمج بين المعايير النحوية والمؤشرات الدلالية.

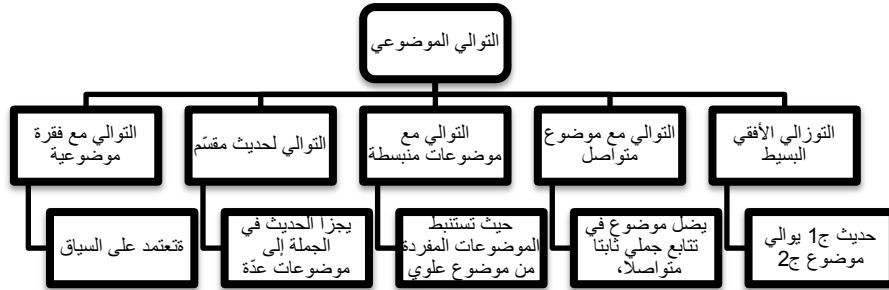
1- الشروط الموضوعية للتماسك النصي:

ومن الشروط الموضوعية للتماسك النصي لدى "كلاوس" وهو علاقة الإعادة بالبنية الموضوعية للنص، حيث إنّ أهمية الإعادة بالنسبة للتماسك النص تكمن أساسا في أنه في أوجه الإعادة المختلفة للنص يعبر لغويا عن توحد موضوع النص، وذلك ما يجعل تتابع من جمل تتابعا جمليا متماسكا، أي يجعله نصا ليس أساسا لمبدأ الإعادة، بل آخر الأمر التوجه الموضوعي، أي التركيز الاتصالي على موضوع موحد³⁵.

يتشاكل مفهوم البنية الموضوعية مع المنظور الوظيفي للجملة التي أرسته مدرسة براغ على يد "فلهام ماتيسوس"، حيث قسم الجملة انطلاقا من قيمة الإخبار إلى جزأين وهما: (الموضوع Thema) بوصفه منطلق الخبر، والحديث Rhema، بوصفه محور الخبر³⁶.

وعلى إثر هذا التقسيم يتحدد "الموضوع" في الحديث عن الأشياء، ومن ذلك المعلومة المعروفة المقدمة الممكن استنتاجها على أساس الموقف، أو التي يمكن للمتلقى أن يحددها على أساس معرفته السابقة أو معرفته بالعالم³⁷. أمّا فيما يخص "الحديث" فيعرفه بأنه ما أخبر عن الموضوع، وهكذا يوصف "الحديث" من الناحية السياقية بالمعلومة الجديدة، غير

المذكورة من قبل القابلة للاستنباط من سياق النص أو الموقف. وعليه يمكن تحديد البنية الموضوعية لدى "داناش" هي تسلسل النصوص وتعالقها، في علاقاتها المتبادلة، وفي سلّميتها في علاقات بأجزاء النص وكلّيته، وكذلك الموقف، كما يطلق "داناش" على هذا المركّب الكلّي من علاقات موضوعية في النص بـ"التوالي الموضوعي" الذي يمثل دعامة النص. ومن خلال التوالي الموضوعي يفرّق "داناش" بين خمسة أنماط من المتواليات الموضوعية وهي:



وعلى ضوء هذا التقسيم يخلص الباحث أن وصف البنية ملتصق بسطح النص التصاقا شديدا، فنادرًا ما يتجاوز تحليل تقسيم نص ما إلى موضوع وحديث، ما لم يدرك أيضا من خلال وصف حسب مبدأ الإعادة، كما يبدو التصور كأنه غير مناسب لعرض النص على أنها تكون من علاقات منطقية دلالية بين القضايا، هذه المهمة المركزية للتحليل الموضوعي للنص تجعل من مفهوم للموضوع "التيمة" أمرا ضروريا³⁸.

الهوامش:

¹ - ولان بارث، التحليل البنيوي للسرد، ترجمة، مجموعة من المؤلفين، مجلة آفاق المغربية، العدد 9، 8، السنة، 1988، ص. 09.

² - المرجع نفسه، ص. 09.

³ - محمد خطاي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، لبنان، 1988، ص. 12.

⁴ - ينظر المرجع نفسه، ص. 14.

⁵ - ص. 14.

⁶ - م. ن. ص. 15.

⁷ - م، ن، ص. 15-16.

⁸ - م، ن، ص. 16.

⁹ - م. ن. ص. 16.

¹⁰ - م. ن. ص. 16.

¹¹ - Daniel Gaonac'h et Gean-Michel Passerant, Psycholinguistique textuelle, Approche cognitive de la compréhension et de la production des textes, Armand colin, Masson, Paris, 1996, pp.24-25.

¹² - ibid. p.25.

¹³ - Ibid.p.25.

¹⁴ - Ibid.p.25.

¹⁵ - ينظر، جميل عبد الحميد، البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، ص. 71.

¹⁶ - ينظر، أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2001، 76.

- 17 - ينظر، محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2008، ص.83-84.
- 18 - المرجع نفسه، ص.86.
- 19 - م.ن.ص.96.
- 20 - دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، 1998، ص.103.
- 21 - المرجع نفسه، ص.91.
- 22 - محمد خطايي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص.29.
- 23 - محمد مفتاح، تحليل الخطاب، استراتيجية التناس، المركز الثقافي العربي، ط.الثالثة، 1992، ص.123.
- 24 - ينظر، خولة طالب الإبراهيمي، قراءة في اللسانيات النصية جون ميشال آدم، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 12، ص.112.
- 25 - ينظر، المرجع نفسه ص.112.
- 26 - محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ومجالات تطبيقه، ص.106.
- 27 - محمد خطايي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص.314.
- 28 - محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ومجالات تطبيقه، ص.112.113.
- 29 - ينظر، كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص.131.
- 30 - م.ن.ص.131.
- 31 - م.ن.ص.132-133-134.
- 32 - م.ن.، ص.32.
- 33 - م.ن.ص.33.
- 34 - م.ن.ص.38.
- 35 - م.ن.ص.62.
- 36 - م.ن.ص.64.
- 37 - م.ن.ص.64.
- 38 - م.ن.ص.67-68.